

مكانة البنوك وتغير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية

The Position Of The Banks And Their Changing Role As Financial And Banking Systems Evolve

ط. د هدى زمولي^{1*} ، د. عواطف مطرف²

¹جامعة باجي مختار – عنابة- مخبر المالية الدولية، دراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي،

houda.zemouli@univ-annaba.dz

²جامعة باجي مختار – عنابة- مخبر المالية الدولية، دراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي،

awatif.metarref@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/01 تاريخ القبول: 2021/11/01

ملخص

لقد تغير عمل البنوك وبشكل جذري على مر السنوات الماضية وسوف يتغير أكثر في السنوات المقبلة على أساس ظهور مجموعة جديدة من المؤسسات التي شرعت في تقديم المعروض التقليدي للبنوك من الخدمات: ودائع متنوعة وقروض متعددة إلى درجة أصبحت أغلب الشركات المالية غير البنكية تستطيع توفير الغالبية العظمى من المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك، وبالتالي فإن فكرة البنك كوسيط مالي أصبحت تواجه حاليا تحديات كبيرة وملحة بسبب تغير وسائل الدفع التقليدية وتطور وسائل الدفع الالكترونية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز خصوصية عمل البنوك في الاقتصاديات المختلفة سواء كانت اقتصاديات قائمة على المديونية كالجزائر أو على الأسواق المالية مع توضيح وتحليل تغير وتراجع دورها نتيجة ظهور مؤسسات غير بنكية منافسة لها خاصة في ظل التغيرات والتطورات في النظم المالية العالمية مع الإشارة لبعض النظم المتطورة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: النظم المالية والمصرفية، خصوصية عمل البنوك، تراجع دور البنوك.

تصنيف G21: Gel

Abstract :

Banking has changed radically over the past years and can be change more within the coming years on the idea of the emergence of a vareity of institutions that provide traditionel services to banks : deposits and loans to such an extent that the majority non-banks financial firms provide the overwhelming majority of products and services provided by banks. In order that the banks idea as financial broker is now challenged by the change in traditional means of payment and therefore the emergence and development of electronic means of payment.

The aim of this study is to highlight specificity of banks add different economies: debt economics such as Algeria or financial market economics, although their role has changed a result of emergence of competing now-bank institutions especially within the light of developments within the global financial systems, with referance to some advenced banking system especially the Unated States (U.S.A) .

Key Words : Financial and banking systems, Specificity of banks work , Decreased role of banks.

Jel Classification Codes : G21

1. مقدمة

يشكل النظام المالي والمصرفي أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية المعاصرة، نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية، فهو يلعب دورا هاما في حشد المدخرات وتحويلها بأقل كلفة وأكثر جدارة إلى استثمارات تدعم النمو وتزيد الرفاهية، لذلك يعتمد النمو الاقتصادي على درجة تطور النظام المالي ككل سواء تعلق الأمر بالأسواق المالية أو بالنظام المصرفي.

إن التطور المتسارع للأنظمة المالية والمصرفية في ظل التغيرات العالمية أدى إلى وضع البنوك في موقع لا يمكن التمييز بينها وبين غيرها من الوسطاء الماليين، إلى درجة أصبحت أغلب الشركات المالية غير البنكية تستطيع توفير الغالبية العظمى من المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك، وبالتالي فإن فكرة البنك كوسيط تواجه حاليا تحديات كبيرة وملحة خاصة مع اختفاء الحواجز التي تحول دون الدخول إلى العمل المصرفي، حيث أصبحت البنوك وعلى نطاق واسع تواجه منافسة حادة.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تتمتع البنوك كوسيط مالي بمكانة خاصة في الاقتصاد؟ وهل ستحتفظ بمكانتها

ودورها في عالم المال المتمسك بالتسارع والتغير؟

وانطلاقا من السؤال الرئيسي السابق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تتمتع البنوك بمكانة خاصة في اقتصاديات المديونية أكثر منها في اقتصاديات السوق المالي.
 - للبنوك خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية.
 - اللجوء إلى الأسواق المالية للحصول على التمويل يؤدي إلى تراجع وتناقص عملاء البنوك وبالتالي انخفاض إيراداتها.
 - ظهور مؤسسات مالية تقدم نفس الخدمات التي تقدمها البنوك يؤدي إلى تراجع دورها في الاقتصاد.
- ويهدف هذا البحث أساسا إلى تسليط الضوء على الخصوصية التي تتمتع بها البنوك دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، وكيفية مواجهتها للتحديات من أجل البقاء والاستمرار في عالم المال المتسارع وكثير التغير في ظل اختفاء حواجز الدخول للعمل المصرفي.
- وسيمت الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض أهم الأسس النظرية حول النظام المالي والمصرفي والتعرف على أهم ميزات العمل البنكي والأسلوب التحليلي لتحليل هذه الميزات أو الخصوصيات لاستخلاص استنتاجات حول استمرارية عمل النموذج البنكي في ظل التغيرات الجذرية في النظم المالية العالمية.

1. ماهية النظام المالي والمصرفي

يعتبر النظام المالي جزءاً هاماً وأساسياً من النظام الاقتصادي لأي دولة ويتفاعل هذا النظام الجزئي مع العناصر الأخرى المكونة للنظام الاقتصادي، وله العديد من المستويات.

1.2 مفهوم النظام المالي ومكوناته

1.1.2 مفهوم النظام المالي

لم يقدم للنظام المالي تعريف محدد، ومن بين التعريفات المقدمة نذكر ما يلي: يرى **Peter S Rose** أن النظام المالي هو تجمع من الأسواق، الأفراد، المؤسسات، القوانين، الأنظمة والتقنيات التي من خلالها يتم تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى وكذلك إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، إضافة إلى تحديد معدلات الفائدة؛ (Rose, 2003, p. 3) في حين يعرف النظام المالي من طرف **Andrew Crockett** هو أكثر من مجرد مؤسسات التي تسهل المدفوعات وتقدم الائتمان، إذ يمكن اعتبار أنه يشمل جميع تلك الوظائف التي توجه الموارد الحقيقية إلى استخداماتها النهائية؛ (Crockett, 2011, p. 2)

كما عرفه **موسى نوري شقييري وآخرون** بأنه: مجموعة وحدات مالية أو مصرفية تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والمشروعات أو الحكومات وتضعها تحت تصرف هذه الوحدات حيث أنها تربط بين قطاعات الادخار قطاعات الاستثمار. (آخرون، 2009)

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن أغلب التعريفات تعتبر النظام المالي ذلك الجزء أو القطاع من الاقتصاد الذي يقدم أو يوفر الخدمات المالية للقطاعات الأخرى ويتألف من مجموعة من المؤسسات (البنك المركزي، البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، الأسواق المالية المنظمة والمؤسسات التنظيمية والرقابية).

2.1.2 مكونات النظام المالي

حسب **Andrew Crockett** فإن النظام المالي يتكون من عدد من العناصر المنفصلة

والمتراصة والتي تعتبر مهمة لاقتصاد فعال، وتتمثل هذه العناصر في: (Crockett, 2011, p. 3)

1.2.1.2 الوسطاء

يعتبرون أطرافاً أساسيين في الحصول على المطالبات والالتزام الاقتراضي، أي أن مفهوم الوساطة المالية يشمل المنظمات المالية التي تمارس وظيفة تعبئة المدخرات وإعادة استثمارها أو توجيهها إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وتشارك هذه المؤسسات في أداء الوظيفة الأساسية للوساطة المالية، لكنها تختلف من حيث طبيعة أدواتها المستخدمة في تكوين أصولها وخصومها

وطبيعة الحقوق والخدمات التي تنتجها للدائنين وتحصل عليها من المدينين، وتأخذ الأشكال الآتية: البنك المركزي، مؤسسات الإيداع والمؤسسات غير الودائية. (علي، 2002، صفحة 61)

2.2.1.2 الأسواق

وفيها يتم تبادل المطالبات، وتشمل الأسهم والسندات (الأوراق المالية) وكذلك تبادل هذه الأسواق للصرف الأجنبي، السلع وعقود المشتقات المالية؛

ويعرف **P.Conso** السوق المالي على أنه المكان الذي يجمع بين عارضي رؤوس الأموال وطالبيها من أجل تلبية إحداهما لاحتياجات الآخر بمرعاة شروط معينة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (P.Conso, 1989, p. 387)

3.2.1.2 البنية التحتية

وتعتبر لازمة لتفاعل فعال بين الوسطاء والأسواق المالية، أنظمة الدفع والتسوية وتشمل أيضا الآليات التي توفر اليقين التعاقدية، وذلك لتوليد والتحقق من المعلومات التي تعتمد عليها الوساطة المالية الفعالة، وهذا يشمل: التصنيف الائتماني، المحاسبة، التدقيق والتحليل المالي فضلا عن الإشراف والإطار التنظيمي.

2.2 النظام المصرفي

1.2.2 تعريف النظام المصرفي

لقد تعددت تعريفات النظام المصرفي، من أهمها نذكر ما يلي:

يقصد بالنظام المصرفي: "مجموع المصارف العاملة في بلد ما، والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي والخزينة العامة". (Gilles, 1980, p. 4)

كما يعرف أيضا على أنه: " ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين، والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة". (الحמיד، 2007، الصفحات 19-20)

2.2.2 خصائص النظام المصرفي

يمكن إبراز خصائص النظام المصرفي في النقاط التالية: (الصيرفي، 2006، صفحة 13)

- يتكون النظام المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز.

- يخضع النظام المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابته في البلد كالبنك المركزي.
- واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني.
- أنه نظام قائم، يركز على عدد محدود من البنوك للقيام بالعمليات المصرفية.

3.2.2 أهمية النظام المصرفي

تظهر أهمية النظام المصرفي، باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة، وذلك من خلال ما يلي:

- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين وتعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار، وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال.
- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة، كما أنها تلعب دورا هاما في التخفيض من مشكلة البطالة من خلال التوظيف الكامل.
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات، وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وتخفيض مشكل البطالة. (جلدة، 2008، صفحة 81)

3. التمويل في ظل الأنظمة المالية (اقتصاديات المديونية واقتصاديات السوق المالي)

تعتبر دائرة التمويل في معظم الدول مزيجا من التمويل المباشر والتمويل غير المباشر، ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديات تتميز بسيطرة أحدهما على الآخر، من هنا جاء التمييز بين نوعين من الاقتصاديات والأنظمة المالية التي تسودها.

1.3 أنظمة المديونية (اقتصاديات المديونية)

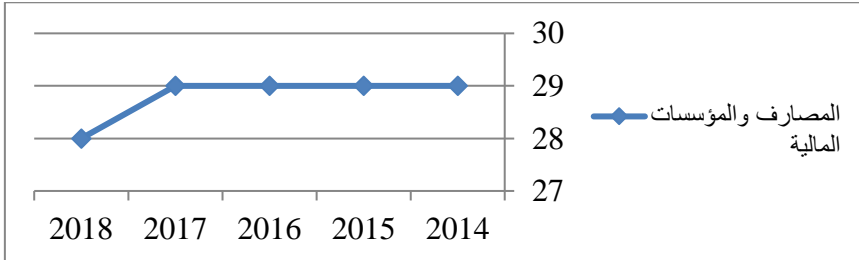
يتميز هذا النوع من الاقتصاديات بسيطرة التمويل المباشر الذي يسند للنظام البنكي فيه المسؤولية الأولى في تمويل الاقتصاد، وهو النظام المالي الموجه من قبل المصارف (Koenig, 2000, p. 34) ويعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية. (Benhalima, 1997, p. 72) والجدول التالي يبين تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر نهاية سنة 2018، حيث وصل إلى 20 مصرفا وثمانية مؤسسات مالية، وهي كالتالي:

الجدول 1: تطور المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر

2018	2017	2016	2015	2014	
20	20	20	20	20	المصارف
6	6	6	6	6	المصارف العمومية
14	14	14	14	14	المصارف الخاصة
8	9	9	9	9	المؤسسات المالية
6	6	6	6	6	المؤسسات المالية العمومية
2	3	3	3	3	المؤسسات المالية الخاصة
28	29	29	29	29	المجموع

المصدر: تقرير بنك الجزائر، 2018، ص: 74.

الشكل 1: تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم 1.

يلاحظ من خلال معطيات الجدول والتمثيل البياني أن عدد البنوك والمؤسسات المالية ثابت تقريبا خلال فترة الدراسة عند 29، وانخفض انخفاضاً جدياً إلى 28 خلال سنة 2018 ويرجع هذا الانخفاض إلى خروج مؤسسة مالية خاصة.

2.3 أنظمة السوق المالي (اقتصاديات السوق المالي)

يتميز اقتصاد السوق المالي بدور هام لسوق المال في تمويل النشاط الاقتصادي مقارنة باقتصاد المدينية (Koenig, 2000, p. 38). كما يؤدي فيه التمويل المباشر مهمة التوفيق بين الحاجة والقدرة على التمويل، وهو النظام المالي الموجه من قبل الأسواق المالية.

4. خصوصية عمل البنوك وحتمية وجودها

لعبت البنوك دورا رئيسيا كأساس للنظام المالي العالمي بالعمل كوسيط مالي بين الأعوان الاقتصاديين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، كما لعبت دور تحويل الأصول عن طريق قبول الودائع وتحويلها إلى أصول ذات خصائص مختلفة، وتعتبر البنوك الآلية الرئيسية داخل نظم المدفوعات لهذه الأسباب جرت العادة على النظر إلى البنوك على أنها استثنائية داخل النظام المالي، ولنفس الأسباب أيضا تم إخضاعها بكثافة للتنظيم والضبط عن طريق فرض قوانين وشروط صارمة على نشاطها.

4.1 خصوصية عمل البنك

تقليديا من الممكن تتبع خصوصية عمل البنوك من الطبيعة النقدية لخصومه (الودائع تحت الطلب) وكذا كمؤسسات تسير أنظمة الدفع للاقتصاديات الوطنية، بالإضافة إلى وجود مميزات أخرى تجعل عمل البنوك ذا خصوصية.

4.1.1 وظيفة الائتمان

إن خصوصيات القروض البنكية تتمثل في قيمتها المعتمدة بالقيمة الاسمية مضاف إليها بعض الشروط والضمانات والتي في غالب الأحيان تكون جد مكلفة، عن طريق دمج ما يعرف بعدم تماثل المعلومات وتكلفة الوكالة في عملية خلق القروض.

سعت البنوك عن طريق وظيفة الائتمان وما يرتبط بذلك من إمكانية الحصول على المعلومات الخاصة بالعملاء إلى خلق علاقة طويلة الأمد مع مستخدم الموارد المالية على أساس حافز الثقة والمصالح المشتركة، حيث أن هذه العلاقة تكفل وتضمن للمقرضين تدفقات مستقرة من رؤوس الأموال حتى في حالة الطوارئ؛ في حين تخلق للبنوك مصادر مستقرة من العمولات والفوائد المعتمدة. غير أن هذه العلاقات التي تخلق من وظيفة الائتمان لم تعد حصرية بالبنوك فقط وإنما بغيرها من الوسطاء الماليين غير البنكيين.

2.1.4 وظيفة توفير السيولة

وظيفة توفير السيولة كانت تعتبر من أهم الخصائص المميزة للبنوك وتتجلى أهميتها في المساهمات الكلاسيكية لـ **دايموند وديفيغ** (Diamond, 1983, pp. 401-419). فعوضاً عن توظيف ثرواتهم في تكنولوجيا الإنتاج (غير السائلة) يقوم الأفراد بإيداعها لدى البنوك مقابل مستحقات ذات فائدة تخول لهم وتمنحهم الحق لسحب هذه الودائع من أجل تمويل استهلاك مستقبلي غير متوقع، حيث أن طلبات سحب المودعين يتم تطبيقها بالتتابع على أساس الخدمة بأسبعية الوصول وصولاً إلى نفاذ الأصول السائلة من البنك، باعتبار أن البنك لديه سيولة نسبية لتغطية عمليات السحب اليومي، وبالتالي يواجه المودعون خطر عدم قدرتهم سحب وداائعهم في حالة نفاذ الأصول السائلة قبل تقديم طلباتهم للسحب لذلك اليوم، ومن ناحية أخرى فإن العائد على الودائع يمكن المودعين من تحقيق استهلاك مستقبلي أعلى من الاستهلاك الذي ستمنحه لهم العملية الآنية لسحب الودائع، إذا في هذه الحالة فإن معدل الفائدة يعتبر كحافز للمودعين لإبقاء وداائعهم لدى البنوك، وبالتالي فإن البنوك توفر للمودعين خدمة تأمين السيولة مع السماح للعنصر النقدي بالتنقل بين المودعين الذين لديهم الفائض في السيولة والمستثمرين الذين لهم نقص في السيولة.

أما هيكس (Hicks, 1989) فيرى أن خصوصية البنوك تتمثل في قدرتها المكتسبة على جعل الودائع قابلة للسحب في أي وقت من أجل استخدامها كوسيلة للدفع أو التسديد، الشيء الذي يسمح لكل من البنوك والمودعين باستخدام الودائع كنفود، القدرة على جعل النقود قابلة للسحب واستخدامها في السداد تعطي البنك القدرة على ما يعرف بالخلق النقدي.

وقد وصف **ويليامسون** (Williamson D, 1999) دور البنوك كمايلي: " دور العمل البنكي يتمثل في تخفيف عبء عدم التوفير بين أوقات سداد عوائد المشاريع وبين الأوقات التي يرغب فيها المودعون استهلاك وداائعهم، حيث تصبح المستحقات البنكية كوسيط للتبادل" (D, 1999, p. 489).

3.1.4 الوظائف المتكاملة

أشار **فاما** (Fama, 1985, pp. 15-39) إلى خصوصية البنوك على أنها مستمدة من دمج وظائف مخصصات الإقراض ووظيفة توفير السيولة الائتمانية، عن طريق جعل المقترضين يضعون وداائعهم لدى البنوك التي يمكنها مراقبة تحركات التدفقات النقدية ويجعلها قادرة على اكتساب معلومات خاصة حول المقترضين والتي ستدخل في عملية معالجة طلبات منح القروض؛ حيث وجد **جايمس** (James C, 1987) أدلة تدعم هذه الفرضيات خلال مراقبته لكيفية استجابة أسعار الأسهم

لعينة من الشركات بعد إعلانها على مفاوضات لنيل قروض جديدة أي وجد أن زيادة إيجابية غير عادية لعائد مالكي الأسهم للشركات التي أعلنت عن اتفاقيات قروض بنكية جديدة، مع انخفاض سلبي غير عادي لعائد مالكي الأسهم للمؤسسات التي أعلنت عن التحويل الخاص حيث أرجع هذا إلى: إن أحد التفسيرات المحتمل للفرق في الأداء غير العادي هو لاختلاف البنوك في بعض الخصائص الهامة كخاصية النضج، حيث تختلف القروض البنكية عن غيرها كونها تدمج بعض العناصر والخدمات الأخرى...." [James, 1987, p. 234]؛ حيث أن هذه النتائج أكدت ولو ضمناً بأن البنوك تدمج وظيفتي السيولة والاقراض الشيء الذي يعطي للبنك دوراً خاصاً كمورد وموفر للمعلومات لمختلف المتعاملين في سوق المال والذين يعتمدون على إدماج هذه المعلومات الخاصة بقرارات البنك بمنح القروض في تقييماتهم الاستثمارية الخاصة. على الرغم من أن نظرية فاما حول جوهر اختلاف البنوك عن غيرها من المؤسسات المالية كان لها دور كبير في تفسير التساؤل المطروح حول علاقة المعاملات بالسيولة وخدمات القروض ولماذا تم دمجها في نفس النوع من المؤسسات (البنوك)، إلا أنه ليس من الصعب تصور أن هذه الخدمات يتم تقديمها وبصفة متزايدة من قبل مؤسسات غير بنكية مختصة في استخلاص المعلومات من سجلات الدفع للأفراد أو المؤسسات المقترضة.

2.4 حتمية وجود البنوك

حاول العديد من الباحثين عقلنة سبب وجود البنوك والوسطاء الماليين الآخرين على أساس مفهوم تكاليف المعاملات وعلى أساس عدم التماثل في المعلومات.

1.2.4 تكاليف المعاملات في البنوك

ينظر التحليل الاقتصادي الكلي التقليدي إلى البنوك خاصة والوسطاء الماليين عامة كقنوات سلبية يتم من خلالها تنفيذ السياسة النقدية، وقد تم انتقاد هذا المنهج من قبل العديد من الباحثين على أساس اعتبار البنوك والوسطاء الماليون كشركات اقتصادية، لذا ينبغي تحليلها باستخدام أدوات الاقتصاد الجزئي التي استخدمت لتحليل الصناعات الأخرى (Llewellyn, 1999, p. 19).

وقد أكدت دراسة بنستون وسميث (Smith, J., 1976, p. 215) على أن دور الوسيط المالي يتمثل في خلق سلع مالية متخصصة، حيث يتم خلق هذه السلع كلما وجد هذا الوسيط فرصة لبيعها بأسعار يمكنها أن تغطي مختلف تكاليف إنتاجها المباشرة أو تكاليف الفرصة البديلة، حيث يريان أن الطلب على هذه السلع الحالية هو دالة مشتقة أين يستمد الأفراد منفعتهم من الاستهلاك سواء

الاستهلاك الآني أو الاستهلاك المستقبلي، وبيننا في تحليلهما على أن سبب وجود الصناعة المالية والبنكية هو تكاليف المعاملات (أحمد، 2019).

وتوصلت دراستهما إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

- تكاليف المعاملات تخفض من كمية الاستهلاك الحالي والمستقبلي للمستهلك على عدة مراحل.
- على الرغم من أنه ليس من الأمثل أبدا الاحتفاظ بمحفظة خالية من الأصول ذات المخاطر عندما يكون السوق أمثل، غير أن وجود تكاليف المعاملات قد يؤدي إلى نتيجة عكسية وهي أن المحفظة المثلى تصبح تحتوي فقط على الأصول التي لا تحتوي على مخاطر.
- الأخذ بعين الاعتبار لتكاليف المعاملات يجعل من المكلف جدا الاحتفاظ بمحفظة سوقية ذات أصول متنوعة من قبل الأعوان الاقتصادية.

النتيجة الأساسية التي توصل لها الباحثان هي أن الطلب على الخدمات التي تنتجها البنوك والوسطاء الماليون بشكل عام مستمدة من قدرة المستهلك على تحقيق مستوى أعلى لمنفعته من خلال تحمل مستويات أدنى من التكاليف، ومن خلال دراسة الاستهلاك في فترة زمنية محددة، حيث يمكن القول أن معروض البنوك من الخدمات المالية تطغى عليه الميزة النسبية التي تحوزها البنوك فيما يخص المعالجة الورقية اكتساب المعلومات اللازمة حول المقترضين لتسهيل عملية الرقابة وغيرها.

ويمكن تفسير الميزة النسبية التي تحوزها البنوك في ثلاثة عناصر أساسية: أولها: تحقيق وفورات الحجم بسبب التخصص في إنتاج كميات كبيرة من الأصول المالية، حيث يؤدي هذا التخصص إلى جعل بعض البنوك متخصصة في توفير نوع واحد من السلع المالية لمجموعة محددة من العملاء،

ثانيها: يمكن الحصول على بعض المعلومات الهامة مثل تفاصيل الوضع المالي للمقترض من قبل البنوك بتكلفة أقل بكثير من غيرها نظرا لعلاقتها الخاصة بالمقترضين.

ثالثها: يمكن للمؤسسات البنكية أن تقلل التكاليف الخاصة بالمعاملات المرتبطة بالبحث عن أصحاب العجز وأصحاب الفائض.

2.2.4 عدم التماثل في المعلومات والنظرية البنكية

أغلب النظريات الحالية للدور الاقتصادي للبنوك والوسطاء الماليين تعتمد على اقتصاديات عدم التماثل في المعلومات التي بدأت تظهر خلال السبعينيات مع المساهمات الأساسية لـ [أكرولوف (Akerlof, 1970)؛ سبنانس (Spence, 1973)؛ روتشيلد وستيغليتز (Rothschild & Stiglitz, 1976)]. حيث بنيت أغلب النظريات والنماذج على أساس أن تواجد البنوك يقلل من تكاليف المعلومات والمعاملات التي تنشأ عن عدم تماثل المعلومات بين المقرضين والمقرضين؛ حيث تصبح البنوك خاصة والوسطاء الماليين عامة من أحد أهم الوسائل التي تؤدي إلى تقليص تكلفة توجيه الأموال بين المقرضين والمقرضين مما يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للمواد.

البنوك لها القدرة على تحويل خصائص المخاطر المرتبطة بالأصول لأنها تستطيع التغلب على فشل السوق وتسوية مشكلة عدم التماثل في المعلومات، حيث ينشأ عدم تماثل المعلومات في أسواق الائتمان لأن المقرضين يعرفون بشكل عام المزيد عن مشاريعهم الاستثمارية مقارنة بالمقرضين (البنوك) ويمكن أن يكون عدم التماثل في المعلومات قبلها أو بعديا. وينشأ عدم التماثل في المعلومات قبلية عندما لا يتمكن المقرضون (البنوك) من التمييز بين المقرضين ذوي المخاطر الائتمانية المختلفة قبل تقديم القروض ويؤدي ذلك إلى مشكلة الاختيار السلبي، بينما تحدث مشكلة عدم التماثل في المعلومات البعدية عندما يستطيع المقرضون فقط وليس المقرضون مراقبة العوائد الفعلية لمشاريعهم بعد إنجازها الأمر الذي يؤدي إلى مشكلة الخطر الأخلاقي، حيث ينشأ الخطر الأخلاقي عندما يشارك المقرض في أنشطة تقلل من احتمال سداد القرض وهو على علم بذلك.

وقد أكدت دراسة ليلاند وبيل (Leland, 1977, pp. 371-387) على أن البنك يمكن أن ينقل المعلومات للمستثمرين حول المقرضين المحتملين بتكلفة أقل مما يمكن للمستثمرين الأفراد في السوق المباشر، كما أن البنوك وبصفة خاصة لديها القدرة في القضاء على مشكل الخطر الأخلاقي عن طريق مراقبة نشاطات الشركات حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الأسباب الحقيقية وراء وجود البنوك هو مشكل عدم التماثل في المعلومات: " قد يمكن لتكاليف المعاملات أن تفسر الوساطة المالية، ولكن لا تبدو في كثير من الحالات كافية كسبب وحيد. حيث نقترح أن عدم التماثل المعلوماتي قد يكون سببا رئيسيا لوجود البنوك والوسطاء".

5. تغير دور البنوك في ظل التطورات العالمية

لقد تغير دور البنوك بشكل كبير على مر السنوات السابقة وسيتغير أكثر في السنوات اللاحقة على أساس ظهور مؤسسات جديدة تعمل في المجال البنكي، وتقوم بتقديم الخدمات التقليدية للبنوك (ودائع المعاملات، ودائع التوفير، ومجموعات متعددة من القروض وغيره، حيث تعددت هذه الشركات من محلات السوبر ماركت، شركات التأمين وامتدت إلى صناديق الاستثمار المشتركة وحتى إلى مصنعي السيارات، إلى درجة أصبحت أغلب الشركات المالية غير البنكية تستطيع توفير الغالبية العظمى من المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك، وبالتالي فإن فكرة البنك كوسيط تواجه حالياً تحديات كبيرة وملحة خاصة مع اختفاء الحواجز التي كانت تحول دون الدخول إلى العمل المصرفي، حيث أصبحت البنوك وعلى نطاق واسع تواجه منافسة حادة ومتزايدة.

إن التطور المتسارع للأنظمة المالية أدى إلى وضع البنوك في موقع لا يمكن التمييز بينها وبين غيرها من الوسطاء الماليين باعتبار أن الخدمات التي تقدمها هذه البنوك يمكن لغيرها من الشركات غير البنكية تقديمها.

1.5 تراجع دور البنوك

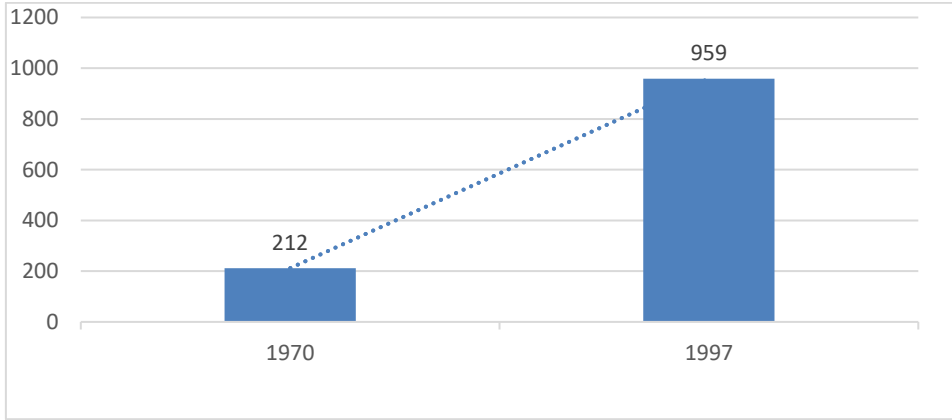
مع التطورات العالمية التي مست الأنظمة المالية والمصرفية يلاحظ أن الأنشطة المصرفية التقليدية (الإيداع/ الاقتراض) فقدت أهميتها من الناحية الكمية في الدول الصناعية المتقدمة خاصة، وهذه الخسارة هي نتيجة للنمو الكبير في أسواق الأوراق التجارية وصناديق الاستثمار مع زيادة ملكية البنوك من قبل شركات الأوراق المالية والمؤسسات التجارية؛ وانتشار الأموال شبه النقدية أو بدائل الأموال مع مرافق حساب المعاملات المرتبطة بها مقارنة بأرصدة المعاملات الصادرة عن البنوك؛ حيث اضطرت المصارف إلى توزيع أنشطتها من (إيداع - اقتراض) للوساطة غير المصرفية وتقديم الخدمات المالية. وتعكس الخسارة الكمية تغييراً نوعياً في نشاط البنك (Llewellyn, 1999, p. 23).

إن ظهور وتزايد حجم الابتكارات المالية في السوق العالمية أدى إلى تزايد غير مسبوق في المنافسة على مستوى الأسواق المالية، حيث تجلت نتائج تزايد المنافسة في تقليل وتحجيم ميزة التكاليف التي تحوز عليها البنوك والتي تسهل لها الحصول على الأموال بأقل التكاليف مما أضعف من وضعها في أسواق القروض، الشيء الذي أدى إلى فقدان العمل البنكي التقليدي ربحيته مما أدى إلى توزيع أنشطة البنوك من أجل تحقيق عائدات أعلى ومنافسة المؤسسات غير المالية.

وحتى سنة 1980 كانت الودائع مصدرا أساسيا ضعيف التكلفة لتمويل المؤسسات البنكية (البنوك التجارية، بنوك الادخار المشترك، ...)، حيث حالت عملية تسقيف أسعار الفائدة على الودائع دون قيام البنوك بدفع فوائد على الودائع تحت الطلب، وقد عملت هذه القيود ولسنوات عديدة لصالح البنوك لأن المصدر الرئيسي لأموال هاته البنوك هو الودائع قصيرة الأجل، لكن ارتفاع معدل التضخم الذي بدأ في أواخر الستينات أدى إلى زيادة حساسية المستثمرين لفارق العوائد للأصول المختلفة، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بعملية عدم الوساطة، أين سحب المودعون أموالهم من البنوك التي تدفع أسعار فائدة منخفضة على كل من الودائع القصيرة وطويلة الأجل لأجل شراء أصول ذات عائدات أعلى، بالإضافة إلى ذلك أتاحت القوانين المقيدة للعمل البنكي فرصة للمؤسسات المالية غير البنكية لإنشاء واختراع منتجات جديدة لتقديم معدلات فائدة أعلى للمودعين ولم تكن المؤسسات غير البنكية تخضع لعملية تسقيف عملية أسعار الفائدة على الودائع حيث اعتبر ظهور وإنشاء صناديق الاستثمار من أهم التطورات الحاصلة في الساحة المالية العالمية والتي وضعت البنوك في موقف حرج وأصبحت غير قادرة على منافسة القادم الجديد بسبب القوانين المقيدة لها.

كما شهدت البنوك كذلك تدهورا في مزايا الدخل التي كانت تتمتع بها على مستوى جانب الأصول من ميزانيتها، وذلك بسبب نمو سوق الأوراق التجارية والسندات مع ارتفاع التعامل بعملية توريق الأصول كما ساهم التقدم في تكنولوجيا المعلومات على تسهيل عملية تقييم جودة الأصول والأوراق المالية لكل من الشركات والمؤسسات المالية، الأمر الذي أدى إلى تيسير عملية الاقتراض المباشر من الجمهور العام عن طريق إصدار الأوراق المالية بدلا من الذهاب إلى البنوك لتمويل الاحتياجات الائتمانية قصيرة الأجل، وأصبح الكثير من العملاء يقومون بالاقتراض عن طريق سوق الأوراق التجارية، فقد ارتفع مجموع استخدام الأوراق التجارية من 121 مليار دولار في 1970 إلى 959 مليار دولار في عام 1997. (أحمد، 2019، صفحة 49).

الشكل 2: تطور استخدام الأوراق النقدية المالية في السوق الأمريكي بين سنتي 1970-1997 (مليار دولار).



المصدر: بن الشيخ الحسين أحمد، 2019/2018، ص: 49.

إن توسع وتطور مفهوم صناديق الاستثمار في الأسواق المالية أضعف البنوك بشكل غير مباشر عن طريق عدم توسيع شركات التمويل المنافسة، حيث أن نمو وتطور الأصول في صناديق الاستثمار خلق سوقاً جاهزة للأوراق التجارية على أساس أن صناديق الاستثمار في سوق المال يجب أن تحتفظ بأصول قصيرة المدى، ذات جودة عالية تتميز بالسيولة علاوة على ذلك فإن ازدهار ونمو سوق الأوراق التجارية مكن الشركات المالية التي تعتمد في تمويلها على إصدار الأوراق التجارية على توسيع ومضاعفة عملية الاقتراض على حساب البنوك.

كما ألفت ظاهرة الابتكار المالي وإلغاء الضوابط التنظيمية ظلها على جميع الدول العالم وكانت نتائجها إيجاد بدائل ومنتجات جذابة ومربحة لكل من المودعين والمقترضين. ففي اليابان على سبيل المثال فتحت عملية إلغاء حواجز الضوابط والقوانين مجموعة واسعة من الأدوات المالية الجديدة للجمهور، مما تسبب في عملية عدم وساطة مماثلة لتلك التي جرت في الولايات المتحدة بينما في البلدان الأوروبية تم رفع الحواجز التقليدية التي كانت تحمي البنوك من المنافسة وبشكل كبير خاصة في المملكة المتحدة.

وفي بلدان أخرى واجهت البنوك منافسة متزايدة من توسع أسواق الأوراق المالية، حيث أدى التحرر المالي والعديد من القوى الاقتصادية الأخرى في الداخل والخارج إلى تحسين عملية توفير المعلومات في أسواق الأوراق المالية مما سهل على شركات الأعمال تمويل أنشطتها عن طريق إصدار الأوراق المالية بدلاً من الذهاب إلى البنوك علاوة على ذلك وحتى في البلدان التي لم

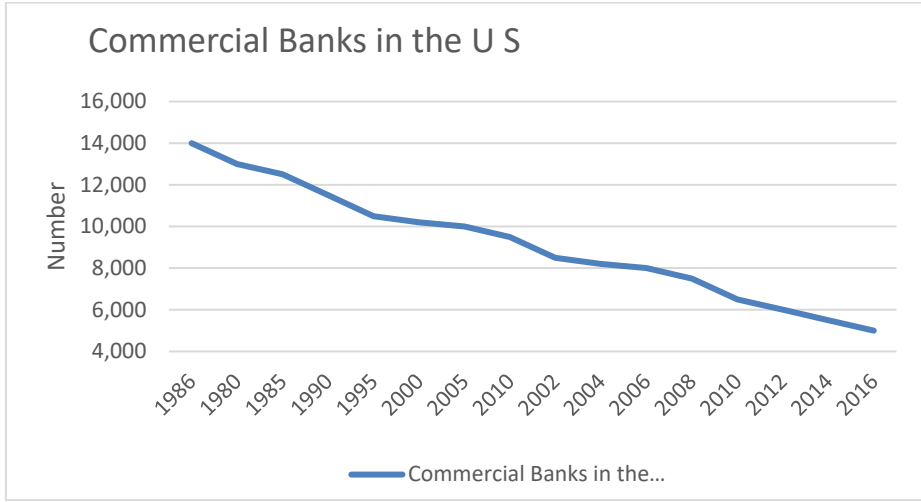
تشهد نموا كبيرا في أسواق الأوراق المالية ظلت البنوك تفقد البعض من أعمالها القرضية بسبب تزايد فرص زبائنها من الشركات للوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الأجنبية مثل سوق الأورو-سندات (Euro-Bond) والعديد من الأسواق الأخرى وعلى الرغم من أن تراجع الخدمات البنكية التقليدية قد حدث في وقت مبكر في الولايات المتحدة مقارنة بالبلدان الأخرى إلا أن الشيء الذي يمكن التأكد منه هو أن هذا التراجع سيتزايد في الولايات المتحدة، الدول المتقدمة وحتى دول العالم الثالث.

2.5 ردة فعل البنوك على هذا التراجع

يؤدي انخفاض الربحية في أي قطاع من الصناعات عادة إلى خروج العديد من المؤسسات من هذه القطاعات (غالبا بسبب الإفلاس على نطاق واسع) أو انكماش حصصها في السوق (الشكل رقم 3) أما البنوك ومن أجل البقاء والحفاظ على مستويات ربح كافية فقد كانت أمام بديلين:

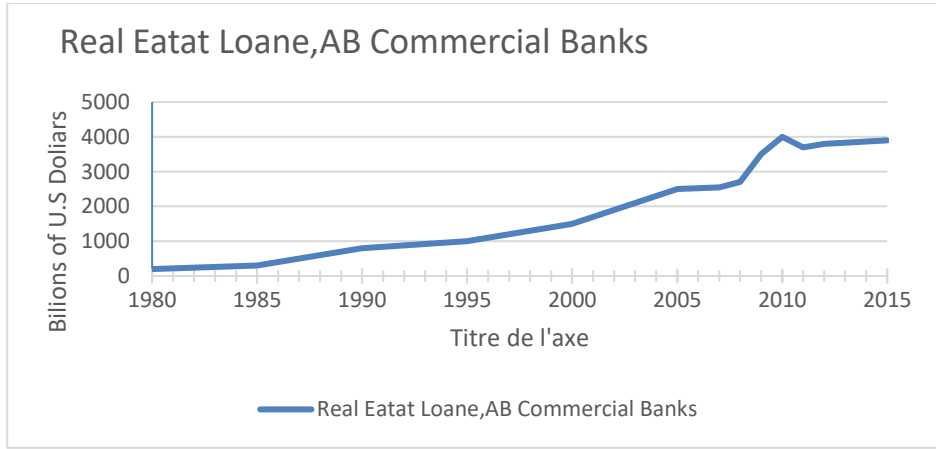
- التوسع في مجالات جديدة للإقراض والتي تتميز بزيادة الخطر، حيث تم تسجيل تزايد مرتفع في منح القروض العقارية والتي تدخل في حيز القروض الخطرة على مستوى البنوك التجارية في الولايات المتحدة من حوالي 244 بليون دولار في 1980 الى حوالي 814 بليون دولار في 2015 أي بزيادة بحوالي 333 % (الشكل رقم 4).
- يمكن للبنوك الحفاظ على مستويات الربح السابقة عن طريق متابعة أنشطة جديدة خارج ميزانياتها التقليدية والتي تكون أكثر ربحية، على سبيل المثال أنشطة المشتقات والتوريق، حيث انتقلت العديد من البنوك الكبيرة في جميع أنحاء العالم لتصبح أحد أكبر المستثمرين في المشتقات المالية (swps, CDS, ABS... الخ) ، وكان من الواضح أن دوافعهم هي الاستعاضة عن بعض الإيرادات البنكية المفقودة بالعائدات الجاذبة التي يمكن الحصول عليها في أسواق المشتقات؛ إذ أن ارتفاع مشاركة البنوك في أسواق المشتقات أصبح مصدر قلق للهيئات التنظيمية والمشرعين على حد سواء خاصة بعد الأزمة المالية العالمية (2007-2008).

الشكل 3: تطور عدد البنوك التجارية في الولايات المتحدة بين (1986-2016).



المصدر: البيانات الإحصائية للبنك الفيدرالي لسانت لويس، 2017

الشكل 4: تطور حجم القروض العقارية المقدمة من قبل البنوك التجارية في الولايات المتحدة في 1980-2015 (مليار دولار).



المصدر: البيانات الإحصائية للبنك الفيدرالي لسانت لويس، 2017

6. تحليل النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تحتل البنوك مكانة خاصة في اقتصاديات المديونية وهو ما توضحه سيطرتها على تمويل الاستثمارات وبالمقابل يعتبر دورها ضئيلا في الاقتصاديات التي تعتمد على الأسواق المالية لتمويل المشاريع الاقتصادية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- لا يمكن القول أن البنوك لم يعد لها حاجة على مستوى أسواق التمويل وإنما يمكن القول بأنه حان الوقت لتحسين دور البنوك ونماذج أعمالها خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة وإعطائها صبغة جديدة عن طريق التوسع وبشكل كبير بعيدا عن الأعمال التقليدية للبنوك إلى نشاطات خارج الميزانية مع التوسع في الصيرفة الالكترونية على مستوى الأسواق المالية مع الأخذ بعين الاعتبار متغير الأخطار.
- ويمكن التوصل إلى نتيجة هامة وهي وجود شبه خصوصية ولكن ليس بالمعنى التام حيث أن الشيء الوحيد الذي تمتاز به البنوك هو عملية الخلق النقدي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية جزئيا بينما نجد أن أغلب العمليات الأخرى وخاصة العمليات خارج الميزانية تتقاسمها البنوك مع غيرها من الوسطاء. في حين أن علاقة البنوك والسوق المالي هي علاقة تكامل، باعتبار أن النماذج البنكية وجدت في الأسواق المالية الخيار الوحيد لتعويض الانخفاض الحاصل في مداخيلها؛ في حين تعززت الأسواق المالية بفضل دور البنك كصانع-سوق وخاصة بسبب أنشطتها خارج الميزانية. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.
- أدى تراجع النشاط البنكي التقليدي بالصناعة المصرفية إلى البحث عن أنواع جديدة من النشاطات، وبالفعل فإن ربحية المؤسسات البنكية واصلت الارتفاع حتى سنة 2007 حيث لعبت النشاطات غير التقليدية خارج الميزانية دورا كبيرا في زيادة هذه الأرباح؛ غير أن هذه التوجهات أدت إلى زيادة الأخطار التي تواجه البنك، وهو ما جاءت به الفرضية الرابعة لهذا السبب فإن تراجع النشاط التقليدي البنكي فرض قدرا كبيرا من اليقظة والحذر وكذلك طرح تحديات جديدة على سلطات الرقابة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتغير الجذري في نموذج أعمال البنوك وخاصة في الدول المتقدمة.

7. خاتمة

وباختصار فإن البنوك بصفة خاصة تلعب دورا هاما في أسواق الائتمان (اقتصاديات المديونية خاصة) لأنها تنقل من تكلفة توجيه الأموال بين المودعين غير المطلعين وكذا تسهيل تقييم واستخدام المعلومات المتوفرة مما يؤدي إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد، حيث تتخصص البنوك في جمع

المعلومات وتقييم المشاريع ورصد أداء المقترضين وتقاسم المخاطر على اعتبار أن وجود المعلومات غير المتماثلة يؤدي إلى حدوث مشاكل في سوق الائتمان. والبنوك بصفتها مؤسسات ذات خصوصية تقدم القروض للمقترضين بشروط لا يستطيع هؤلاء المقترضون الحصول عليها بخلاف ذلك، واعتمادا على الاقتصاديات السليمة تقوم البنوك بتقليص تكاليف المعلومات والرقابة.

أدت إعادة النظر في سبب وجود البنوك إلى الوصول إلى نتيجة أساسية مفادها أن: الحجج التقليدية لسبب وجود البنوك نظرية تكاليف المعلومات، نظرية الوكالة وعدم التماثل في المعلومات لم تعد حججا مقنعة لتجسيد رأى التيار المناادي بحتمية الوجود البنكي، حيث يلاحظ أن هذه الحجج والأساليب تحتاج إلى نوع من التحيين؛ حيث أدت التغيرات الحاصلة في المجال المالي وخاصة التطور التكنولوجي إلى التقليل من التكاليف مع توفير المعلومات لكل الفاعلين في المجال المالي وخاصة على مستوى التمويل المباشر (تمويل الأسواق المالية).

إن ظهور وتزايد حجم الابتكارات المالية في السوق العالمية أدى إلى تزايد غير مسبوق في المنافسة على مستوى الأسواق المالية، حيث تجلت نتائج تزايد المنافسة في تقليل وتحجيم ميزة التكاليف التي تحوز عليها البنوك والتي تسهل لها الحصول على الأموال بأقل التكاليف مما أضعف من وضعها في أسواق القروض، الشيء الذي أدى إلى فقدان العمل البنكي التقليدي ربحيته مما أدى إلى توزيع أنشطة البنوك من أجل تحقيق عائداً أعلى ومنافسة المؤسسات غير المالية.

8. قائمة المراجع

- Benhalima, A. (1997). *La Monnaie et La Régulation Monétaire en Algerie*. Algerie: Edition Dahleb.
- Crockett, A. (2011). *What Financial System For the 21 st Century ?* USA: Per Jacobsson Lecture.
- D, W. (1999, Aout 12). *Private Money, Journal of Money, Credit and Banking*. Consulté le mars 20, 2018, sur <https://www.doi.org/10.10.2307/2601065>
- Daimond, W. &. (1983, Juin 27). *Bank Runs, Deposit Insurance and Liquidity, Journal of Political Economy*. Consulté le avr 04, 2018, sur <http://www.jstor.org/stable/1837095>
- Fama, F. (1985, janvier 10). *What's different about banks? journal of monetary economics*, 15. Consulté le mars 20, 2018, sur [https://doi.org/10.10116/0304-3932\(85\)90051-0](https://doi.org/10.10116/0304-3932(85)90051-0)
- Gilles, G. (1980). *Les Operation Bancaires et Leurs Abondement Economiques*. Paris: Dunod.
- James, C. (1987, Decembre 01). *Some evidence on the uniqueness of bank loans, Journal of Financial Economics*. Consulté le mars 25, 2018, sur [https://doi.org/10.1016/0304-405x\(87\)90003-1](https://doi.org/10.1016/0304-405x(87)90003-1)

- Koening, G. (2000). *Analyse Monétaire et Financière*. Paris: Edition Economica.
- Leland, E. P. (1977, Mai 03). *Informational Asymmeteries, Financial Structure and Financial Intermediation, The Journal Of Finance*. Consulté le mars 24, 2018, sur <https://Doi.org/10.2307/2326770>.
- Llewellyn, D. T. (1999). *The New Economics of Banking*. Amsterdam: Societé Universitaire Européenne de Recherche Financière.
- P.Conso. (1989). *La Gestion Financière De L'entreprise*. Paris: Edition Dunod.
- Rose, P. S. (2003). *Money and capital Markets*. New York: McGraw-Hill.
- Smith,J, B. &. (1976). A transactions cost ap*proach to the theory of financial intermediations. *the journal of finance* , 215.
- أحمد ب. ا. (2019). المؤسسات المصرفية في الدول الرأسمالية المتقدمة بعد الأزمة المالية العالمية (أطروحة دكتوراه). (عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة بنك وهندسة مالية، الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة.
- الصيرفي م. ع. (2006). *إدارة البنوك*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- جلدة س. ب. (2008). *النقود والبنوك*. عمان: دار البداية.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2007). *اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات*. القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- علي ر. ص. (2002). *إدارة المصارف بمدخل تحليلي كمي معاصر*. عمان، الأردن: دار الفكر.
- وأخرون، ن. م. (2009). *المؤسسات المالية المحلية والدولية*. عمان: دار المسيرة.